السيرة النبوية

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة

١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

رقم الإيداع القانونى:
الترقيم الدولى:

دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع
٢ شارع منشا - محرم بك - الإسكندرية
تليفون: ٣٩٠١٩١٤ - فاكس: ٥٩٠١٦٩٥

التاريخ الإسلامى

مواقف وعبر

السيرة النبوية

تأليف

دكتور عبد العزيز بن عبد الله الحميدى

الأستاذ بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى

دار الدعوة

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

الحمد لله الذي أوجد البشر في هذه الحياة الدنيا ولم يتركهم سدى، بل بين لهم سبيله الهادي إلى سعادة الدنيا والآخرة، فأرسل لهم رسلاً مبشرين ومنذرين، وجعلهم قدوة لأممهم، ينفذون شريعة الله تعالى في الأرض، ويرفعون معالم الحياة الكاملة التي تجمع بين سعادة الدارين.

وصلى الله تعالى على سيدنا ونبينا محمد؛ الذي أدى الأمانة، وبلغ الرسالة، وأقام التوحيد، وهدم الشرك، وجاهد في الله حق جهاده، وبنى دولة الإسلام، وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد؛

فإن السيرة النبوية مادة مهمة في مجال العقيدة والأحكام والدعوة والجهاد والأخلاق وغيرها، حيث إنها سجلٌّ حافل من مآثر سلفنا الصالح، فهي عبارة عن قوالب تختزن فيها وقائع تشتمل على نماذج حية من تطبيق الإسلام على هذه الأرض.

فالنصوص المجردة قد تتلقاها بعض النفوس بشيء من البرود وعدم التأثر، ولكن حينما تُروى ضمن وقائع حدثت فعلاً من رجال سموا إلى المعالي، وتخلصوا من ضغط الجاهلية، وجردوا أنفسهم لما يحبه الله تعالى منهم، وأصبحوا يمثلون الإسلام الواقعي المطبق في الحياة، وليس الإسلام المسطر في الكتب فحسب.. حينما تُروى على هذا النحو الحي المتحرك فإنها تهز الضمائر الحية، وتدفع النفوس الأبية إلى التأثر ومحاولة التأسي بأولئك الأماجد الكرام.

لذلك اتجهت همة العلماء -رحمهم الله تعالى- إلى جمع سيرة رسول الله ﷺ وسير الصحابة رضى الله عنهم، واستفاد منها المربون عبر الأجيال في إصلاح النشئ وتقويم السلوك.

ولما كان كل عصر له ملامحه الخاصة؛ من حيث تغير أنماط الحياة الاجتماعية واختلاف موارد الثقافة، وتعدد المناهج السياسية والاقتصادية، وتنوع وسائل الغزو

الفكري من الأعداء . . كان لا بد من إعادة دراسة السيرة النبوية، ومحاولة الاستهداء بها في تقويم حياة المسلمين على ضوء الحياة المعاصرة.

وكان من طريقتي في إعداد هذه الموضوعات والكتابة عنها أنني أجمع مادة الموضوع الذي أريد الكتابة عنه من جميع الكتب التي تتيسر لي، ثم أختار الروايات الجامعة، وأشير إلى بقية الروايات غالبًا، وإذا كان النص يشتمل على بعض الأعلام فإنني أرجع إلى كتب التراجم؛ حيث أحصل منها على فوائد في خدمة النص، وخاصة ما يتعلق بحكم العلماء على تلك النصوص، وكذلك فيما إذا كانت تشتمل على آيات من القرآن الكريم فإنني أرجع غالبًا إلى كتب التفسير بالمأثور، حيث يورد أصحابها أحيانًا تلك النصوص.

ولقد كان أصل هذا الكتاب برنامجًا إذاعيًا بعنوان «مواقف إسلامية»، وقد تمت إذاعته من إذاعة القرآن الكريم بالمملكة العربية السعودية، ثم وسعته كثيراً بما يلائم كتابًا قُصد منه استيعاب ما أمكن من مواقف رسول الله ﷺ وأصحابه.

ولما كانت البرامج تُعرض على مراقبين لإقرار صلاحيتها أو عدم ذلك، فإن أحد المراقبين؛ وهو سعادة الأستاذ هاشم محمد سعيد دفتر دار المدني، قد نوَّر الله تعالى بصيرته، فقارن بين مضمون تلك المواقف وواقع المسلمين المرِّ، فأرسل إليَّ خطاب تأييد وتشجيع، وذلك في السنة الأولى لإذاعة ذلك البرنامج؛ في عام ١٤٠٨هـ، وإنني إذ أثبت خطابه في هذه المقدمة بنصه لاعتزازي به فإنني أشكره على ما قدم من ذلك، وأدعو الله تعالى له بالتوفيق والسداد وجزيل الثواب.

***

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم رسل الله؛ سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

سعادة الأستاذ الجليل الدكتور عبد العزيز الحميدي، الأستاذ في كلية الدعوة بمكة المكرمة حفظه الله.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد؛

فإني أُراقب الكلمات التي تذاع في المملكة كأبي تُراب، وكعَلَم الدين وسواهم، وبما أنه تُعرض عليَّ كلماتكم الرائعة ذات الأُسلوب السهل الممتنع، والفن الدقيق، والتنسيق الرائع، والقدرة على اختيار الموضوعات ذات القيمة الأدبية والروحية والإنسانية والسلمية..

هذا الاختيار راعني وايْمُ الله، وكم أعدت الكلمات وبكيت كثيرًا؛ لأني أحسُّ بعظمة الإسلام حين أسمعها، وبعظيم التضحيات من سلفنا الصالح رضوان الله عليهم، الذين قَدَّموا لهذا الدين السماوي العظيم، المُنزل من رب العالمين، والذي هو خاتم الأديان السماوية.. قدموا له كل ما يملكون في أنفسهم من فكر وعلم وعاطفة وإيمان واستقامة وتقوى، وكل ما يملكون في أيديهم من ثراء؛ لأنهم عرفوا أن العزة هي عزة الله، وأن العلم هو علم الوحي والحق، وقد ألهمكم الله أن تختاروا أعظم حوادث التاريخ التي أقيمت لها دعوة الإسلام في كل البلاد، ولا ريب أنكم ما دمتم تواصلون الجهاد والسُّهد والسهر والنصَب في بسط هذه الموضوعات القيمة في كتاباتكم؛ فأنتم ستصلون إلى حكم قضاة الإسلام العادل ومسؤولية الدم التي أباحها أعداء الله في هذا الزمان.

أجل يا أستاذ؛ إني أسمع كلماتكم بإصغاء، وأود من صميم قلبي أن يسمعها كل شاب مسلم، بل كل شاب إنساني، لذلك لا أقول: يجب أن تجمع في كتاب باللغة العربية فقط، بل تُجمع وتترجم إلى كل اللغات، وقد أشرت إلى المشرفين على الإذاعة بهذا الموضوع، وذكرت لهم تأثير أمثال هذه الكلمات حين تُتلى في الجامعات على الشبان بلغاتهم وفي النوادي.

لذلك أقدر جهادكم ونضالكم، وأضرع إلى الله تعالى أن يديم عليكم ذلك، وأن ينفع به المسلمين وغير المسلمين في كل البلاد؛ لأني رأيت في أسفاري إلى أستراليا وأوربا كثيراً من الشبان غير المسلمين حزانى لما يرون من هذه العُدد الجهنمية، ومن هذه الأحقاد التي تُذاع في كل مكان، وهذا الاستهتار بحياة الجماعات والأفراد، مما لم يسبق له مثيل في الأرض.

ناهيك يا أستاذ وقد مرت الأمم بنكبات وبأحقاد، وهي بعيدة عن وحْي الله وعن هداه، ولكن لم تمر في عصر من العصور على هذا الذي نشاهده من الدمار ومن الخراب في الأوطان، وهذه الأحقاد التي تُذاع وتدس في كل مكان.

وكان الأجدر بهم وهم في عصر العلم، ولاشيء في الوجود يوحِّد القُلوب، وينسق الأعمال، ويُطهر النيات، ويبيد لوثة الغرائز الوحشية وظلماتها من الأنفس. . مثل العلم، وأقصد بالعلم: العلم المشتمل على الإنسانية، وروح الإيمان، والخير، والبركة، والصعود الحضاري الذي يكشف أسرار عوالم الوجود وعظمة الله عز وجل، ولا أقصد بالعلم الذي ينضح بالإلحاد والفجور والنزوات الصاخبة والبلايا والأحقاد.

لذلك أُحب أمثال موضوعاتكم، لو تهتم بها الكتَبة لدينا، وفي أوربا، وفي العالم الإسلامي، لعل الله ينقذ الإنسانية من بلايا عُددها التي بلغت المدى، ولا يعلم إلا الله ما تكون النهاية.

والنهاية لا تكون بخير إلى خير إلا بالإيمان بالله جل جلاله وبخاتم الوحي الإلهي، وبأمثال كلمات الإسلام العليا التي يستنبطها أمثالكم من تاريخ الإسلام في أدواره الذهبية، وعلى كل حال فالمجال طويل، ولكن أقول هذه الأبيات وإن شاء الله ستصدق عليكم:

رأيتُك أمسِ خير بني لُؤيٍّ ... وأنت اليوم خيرٌ منك أمس

وأنت غداً تزيد الخير ضِعفًا ... كذاك تزيد سادة عبد شمس

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

هاشم محمد سعيد دفتردار المدني

المقدمة

نبذة عن المنهج الأمثل في اعتماد الأخبار:

حينما يتصدى أي كاتب للكتابة عن مضمون النصوص الحديثية والتاريخية فإنه بحاجة أولاً إلى أن يتثبت من صحة نسبة الوقائع والأقوال إلى أصحابها، وسلامتها من الكذب أو الخطأ، ثم يتحدث عنها بعد ذلك بما يتناسب مع موضوعاتها.

وقد سرت في البداية على طريقة دراسة الأسانيد، والحُكم من خلال ذلك على الأحاديث، وهذه هي الطريقة السائدة في هذا العصر، ولكن من خلال عملي في هذا الموضوع وبحوث أخرى، ومن خلال إشرافي على رسائل علمية ومناقشتي رسائل أخرى تشتمل على دراسة الأسانيد.. تبيَّن لي أن هذا العمل كبير جدًّا، ولا يليق بي ولا بأمثالي اقتحام هذا الأمر، وكلما تعمقت في هذا الموضوع تبين لي أنه من اختصاص العلماء الكبار الذين تعمقوا وتوسعوا في هذا العلم؛ حيث إن الحكم على الأحاديث يحتاج مع دراسة الأسانيد إلى إحاطة بالأحاديث المروية في موضوع ذلك الحديث إذا كان في سنده مقال، حتى لا يحكم الباحث عليه بالردِّ مع وجود شواهد له ترفعه إلى القبول.

كما يحتاج الباحث إلى إحاطة بمرويات الرواة الذين جمع العلماء في الحكم عليهم بين الجرح والتعديل؛ مثل الحُكم على الراوي بأنه صدوق يخطئ أو يَهم، أو ثقة له أوهام.. ونحو ذلك؛ لأن الحكم على أحاديث هؤلاء جميعًا بالقبول يتضمن قبول أحاديث أخطؤوا فيها أو وهموا فيها، والحكم عليها جميعًا بالرد يتضمن الحكم بذلك على أحاديث أصابوا فيها.

والذي سار عليه المحققون من العلماء هو دراسة مرويات هؤلاء الرواة، واختيار ما لم يخطئوا فيه وترك ما أخطؤوا فيه.

وفي بيان هذا المنهج يقول الإمام ابن القيم بعدما ذكر ما عيب علي الإمام مسلم في إخراجه حديث مطر الوراق: «ولا عيب على مسلم في إخراج حديثه؛ لأنه ينتقي من أحاديث هذا الضرب ما يعلم أنه حفظه، كما يطرح من أحاديث الثقة ما يعلم أنه غلط

فيه»، ثم خطَّأ من أخرج جميع حديث الثقة وإن كان فيه غلط، وذكر أن هذه طريقة الحاكم وأمثاله، كما خطَّأ من ضعَّف جميع حديث سيئ الحفظ، وذكر أن هذه طريقة ابن حزم وأمثاله، وصوب طريقة الإمام مسلم، وذكر أنها طريقة أئمة هذا الشأن[1].

أما الباحثون في هذا العصر فمنهم من يسير على منهج ابن حزم في رد أحاديث من اتهموا بالوهم أو الخطأ أو سوء الحفظ، وفي ذلك ضياع لثروة علمية كبيرة.

وهذه الاستدراكات التي يطلقها العلماء النقاد بقولهم: يخطئ، أو يهم، أو له أوهام، لا يعنون بها جرح الراوي؛ ليُرد حديثه، وإنما يصفونه بذلك من باب الاحتياط للدين؛ ليتوقف العلماء الباحثون عند هذه الإشارات، فيبحثوا بعد ذلك في مرويات هؤلاء الرواة؛ فيتقوا رواية ما انتقدوا فيه.

وهؤلاء العلماء الذين يؤلفون الكتب في الجرح والتعديل إنما يؤلفونها للعلماء المتأهلين للحكم على الأحاديث من باب التنبيه إلى مواقع الخلل إجمالاً؛ ليقوم العلماء الباحثون بتكميل مراحل البحث في الحكم على النصوص من خلال ذلك، لا ليحكموا على الرواة، ثم على الأحاديث على ضوء تلك الكلمات الموجزة التي أطلقها أولئك العلماء النقاد.

ومن الباحثين من يتساهل فيقبل أحاديث من اتهموا بالوهم والخطأ مطلقًا من غير بحث ولا نظر في مرويات الرواة، ولا في روايات الرواة الآخرين في الموضوع نفسه، وهذا تفريط كبير، فإن هؤلاء الرواة لم يُتهموا بالخطأ أو الوهم أو الغلط إلا وفي مروياتهم شيء من ذلك.

وقلَّ من يسير على منهج المحققين من أهل هذا الشأن؛ لأن المنهج يحتاج إلى علم واسع وتفرغ طويل لهذا العلم، ولا ينجح في ذلك إلا العلماء الأفذاذ الموهوبون، الذين يدركون الخطأ في الأسانيد بمجرد سماعها؛ لسعة اطلاعهم، ولما منحهم الله تعالى من الحافظة القوية والذكاء النادر، ولهذا لم يشتهر بالنقد من العلماء الذين أمضوا أعمارهم في هذا الفن إلا نوادر في كل عصر، مع أن كثيرًا من الرواة قد جعلوا هذا العلم شغلهم الشاغل، ووصلوا فيه إلى حفظ الأسانيد والمتون.

---

(١) زاد المعاد، فصل في هديه ﷺ في سجود القرآن (١/ ٣٦٤).

ومن الأمثلة الجيدة للنقد الصحيح الصادر من هؤلاء العلماء ما ذكر الإمام الذهبي من خبر عباس الدوري: حدثنا يحيى بن معين، قال: حضرتُ نعيم بن حماد بمصر، فجعل يقرأ كتابًا صنفه، فقال: حدثنا ابن المبارك عن ابن عون، وذكر أحاديث، فقلت: ليس ذا عن ابن المبارك، فغضب، وقال: ترد علي؟! قلت: إي والله، أريد زينك، فأبى أن يرجع، فلما رأيته لا يرجع، قلت: لا والله ما سمعت هذه من ابن المبارك، ولا سمعها هو من ابن عون قط! فغضب وغضب من كان عنده، وقام فدخل فأخرج صحائف، فجعل يقول وهي بيده: أين الذين يزعمون أن يحيى بن معين ليس بأمير المؤمنين في الحديث؟! نعم يا أبا زكريا: غلطت، وإنما روى هذه الأحاديث غير ابن المبارك عن ابن عون[1]!

ومن ذلك ما رواه الحافظ عبد الرحمن بن أبي حاتم قال: سمعت أبي -رحمه الله- يقول: جاءني رجل من جلة أصحاب الرأي من أهل الفهم منهم[2]، ومعه دفتر، فعرضه عليَّ، فقلت في بعضها: هذا حديث خطأ قد دخل لصاحبه حديث في حديث، وقلت في بعضه: هذا حديث باطل، وقلت في بعضه: هذا حديث منكر، وقلت في بعضه: هذا حديث كذب، وسائر ذلك أحاديث صحاح.

فقال لي: من أين علمت أن هذا خطأ، وأن هذا باطل، وأن هذا كذب؟ أخبرك راوي هذا الكتاب بأني غلطت وأني كذبت في حديث كذا؟!

فقلت: لا، وما أدري هذا الجزء من رواية من هو، غير أني أعلم أن هذا خطأ، وأن هذا الحديث باطل، وأن هذا الحديث كذب.

فقال: تدَّعي الغيب؟ قال: قلت: ما هذا ادعاء الغيب.

قال: فما الدليل على ما تقول؟ قلت: سل عما قلت من يحسن مثل ما أحسن، فإن اتفقنا علمت أنَّا لم نجازف ولم نقُله إلا بفهم.

قال: من هو الذي يحسن مثل ما تحسن؟ قلت: أبو زرعة.

قال: ويقول أبو زرعة مثل ما قلت؟ قلت: نعم.

---

(١) سير أعلام النبلاء (١١/ ٩٠).

(٢) أصحاب الرأى مصطلح يطلق فى ذلك الزمن على الفقهاء الذين ليس لهم عناية برواية الحديث.

قال: هذا عجب! فأخذ فكتب في كاغد[1] ألفاظي في تلك الأحاديث، ثم رجع إليَّ وقد كتب ألفاظ ما تكلم به أبو زرعة في تلك الأحاديث، فما قلت: إنه باطل، قال أبو زرعة: هو كذب، قلت: الكذب والباطل واحد، وما قلت: إنه كذب، قال أبو زرعة: هو باطل، وما قلت: إنه منكر، قال: هو منكر كما قلت، وما قلت: إنه صحاح، قال أبو زرعة: صحاح.

فقال: ما أعجب هذا! تتفقان من غير مواطأة فيما بينكما، فقلت: فقد علمتَ من ذلك أنا لم نجازف، وإنما قلناه بعلم ومعرفة قد أوتينا، والدليل على صحة ما نقوله بأن دينارًا مُبهرجًا يحمل إلى الناقد، فيقول: هذا دينار مبهرج، ويقول لدينار: هو جيد، فإن قيل له: من أين قلت: إن هذا مبهرج؟ هل كنت حاضرًا حين بُهرج هذا الدينار؟ قال: لا، فإن قيل له: فأخبرك الرجل الذي بهرجه أني بهرجت هذا الدينار؟ قال: لا، قيل: فمن أين قلت: إن هذا مُبَهرج؟ قال: علمًا رُزقتُ، وكذلك نحن رزقنا معرفة ذلك، قلت: فتحمل فصَّ ياقوت إلى واحد من البصراء من الجوهريين، فيقول: هذا زجاج، ويقول لمثله: هذا ياقوت، فإن قيل له: من أين علمت أن هذا زجاج وأن هذا ياقوت؟ هل حضرت الموضع الذي صُنع فيه هذا الزجاج؟ قال: لا، قيل له: فهل أعلمك الذي صاغه بأنه صاغ هذا زجاجًا؟ قال: لا، قال: فمن أين علمت؟ قال: هذا علم رُزقتُ، وكذلك نحن رزقنا علمًا لا يتهيأ لنا أن نخبرك كيف علمنا بأن هذا الحديث كذب وهذا حديث منكر إلا بما نعرفه.

قال أبو محمد: تعرف جودة الدينار بالقياس إلى غيره، فإن تخلف عنه في الحمرة والصفاء علم أنه مغشوش، ويُعلم جنس الجوهر بالقياس إلى غيره، فإن خالفه في الماء والصلابة علم أنه زجاج، ويقاس صحة الحديث بعدالة ناقليه، وأن يكون كلامًا يصلح أن يكون من كلام النبوة، ويعلم سقمه ونكارته بتفرد من لم تصح عدالته بروايته، والله أعلم[2].

---

(١) يعني في ورق.

(٢) الجرح والتعديل ١/ ٣٤٩ - ٣٥١.

ومما يبين قلة النقاد البارعين في الحكم على الأحاديث حتى في زمن ازدهار هذا العلم ما ذكره ابن أبي حاتم قال: سمعت أبي يقول: جرى بيني وبين أبي زرعة يومًا تمييز الحديث ومعرفته، فجعل يذكر أحاديث ويذكر عللها، وكذلك كنت أذكر أحاديث خطأ وعللها وخطأ الشيوخ، فقال لي: يا أبا حاتم، قلَّ من يفهم هذا، ما أعز هذا! إذا رفعت هذا من واحد واثنين فما أقل من تجد من يحسن هذا! وربما أشك في شيء أو يتخالجني شيء في حديث فإلى أن ألتقي معك لا أجد من يشفيني منه، قال أبي: وكذاك كان أمري[1].

وإذا كان لا يوجد غير اثنين ممن يحسنون الحكم على الأحاديث في ذلك الزمن المزدهر بعلوم الحديث وروايته؛ فكيف بعصرنا الحاضر؟!

ومن ذلك ما رواه أبو محمد المخلدي قال: أخبرنا أبو حامد الأعمش أن إنسانًا قرأ على الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري حديث حجاج بن محمد، عن ابن جريج، عن موسى بن عقبة، عن سهل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة رضى الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «**كفارة المجلس إذا قام العبد أن يقول: سبحانك اللهم وبحمدك، أشهدُ أن لا إله إلا أنت، أستغفرُك وأتوب إليك**» فقال له مسلم - يعني: ابن الحجاج-: في الدنيا أحسن من هذا الحديث؛ ابن جريج، عن موسى بن عقبة، عن سهيل بن أبي صالح؟ تعرف بهذا الإسناد في الدنيا حديثًا؟ فقال محمد بن إسماعيل: إلا أنه معلول، فقال له مسلم: لا إله إلا الله، وارتعد، أخبرني به، فقال: استر ما ستر الله، هذا حديث جليل رواه الناس عن حجاج بن محمد، عن ابن جريج، فألحَّ عليه، وقبَّل رأسه، وكاد أن يبكي، فقال: اكتب إن كان ولا بد: حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا وهيب، حدثنا موسى بن عقبة، عن عون بن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ: «**كفارة المجلس إذا قام العبد أن يقول: سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك**»، فقال له مسلم: لا يبغضك إلا حاسد، وأشهد أنه ليس في الدنيا مثلك!

وقد جاء في رواية أخرى أن الإمام مسلم جاء إلى الإمام البخاري فقبَّل بين عينيه، وقال: دعني أُقبل رجليك يا أستاذ الأستاذين، وسيد المحدثين، وطبيب الحديث في

(١) الجرح والتعديل ١/ ٣٥٦.

علله . . ثم ذكر هذا الحديث، وأن الإمام البخاري بيَّن أن علة الإسناد المشهور هي أن موسى بن عقبة لم يُذكر له سماع من سهيل بن أبي صالح[1] .

وهذه براعة من الإمام البخاري في فهم علل الأحاديث؛ حيث إن هذا الفن أصعب فنون علوم الحديث وأشدها غموضًا .

وقد يصل إلى المقصود من ليسوا في مستوى هؤلاء في الذكاء والحفظ، ولكن بعد بذل جهد كبير ووقت طويل في البحث عن مرويات الراوي، وعن المرويات في الموضوع، بينما يكون هذا الجهد والوقت مختصرين أمام العلماء الأفذاذ؛ لسرعة تذكرهم لهذه الموضوعات .

كما أن الحكم على الأحاديث يحتاج إلى معرفة تامة بموضوع العلل؛ لأن من شرط قبول الحديث خلوه من العلل .

فإذا بلغ الباحث مرتبة الأئمة الكبار من أمثال أحمد بن حنبل، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم، والدارقطني؛ الذين كانوا تُعرض عليهم الأحاديث فيبينون ما فيها من علل حال سماعها غالبًا . . فإنه جدير بأن يحكم على الأحاديث بأدنى نظر، وإلا فإنه – مع التوسع في هذا العلم – بحاجة إلى البحث الطويل حتى يصل إلى معرفة سلامة الحديث من العلل، وقد لا يصل إلى ذلك .

ولا يكون العالم متأهلاً للحكم على الأحاديث إلا إذا كان واسع الاطلاع على السنة بمختلف طرقها، وقد كان العلماء قديمًا يبدؤون حياتهم العلمية بالرواية عن العلماء، وكانوا يقطعون آلاف الأميال في رحلاتهم العلمية من أجل رواية أحاديث جديدة، أو الاستزادة من طرق الرواية، فإذا أنهوا هذه المرحلة، أو قاربوا على الانتهاء، واجتمع لدى الواحد منهم عددٌ من الطرق لكل حديث؛ فإنهم يدخلون مرحلة التأهل للحكم على الأحاديث، ومع ذلك فإنه لم يشتهر بالحكم المذكور إلا قليل من العلماء في كل عصر؛ لأنه من الصعب الإحاطة بالطرق المتعددة للحديث الواحد ومعرفة العلل ونحو ذلك مما يلزم للحكم على الأحاديث .

---

(١) مقدمة فتح الباري ٤٨٨ .

أما في هذا العصر فيمكن أن تتم المرحلة الأولى بدراسة كتب السنة دراسة وعي واستيعاب على شيوخ متقنين، بحيث يكون الدارس قادرًا على جمع طرق الحديث الذي يريد الحكم عليه والأحاديث الواردة في موضوعه، وفي أثناء هذه الدراسة يدرس مصطلح الحديث على الشيوخ، لا ليحكم على الأحاديث في هذه المرحلة، وإنما ليفهم به تعبيرات العلماء، وليطبقه على كلامهم في كتب السنة.

ومن خلال دراسته كتب السنة واطلاعه على شروحها ستكون عنده معلومات كثيرة عن طرق الروايات، وعن كلام العلماء في الحكم على الأحاديث وعلى الرجال، ولا يمكن أن ينتقل إلى المرحلة الثانية؛ وهي: التأهل للحكم على الأحاديث، إلا بعد الانتهاء من المرحلة الأولى.

لهذا فإنني حرصت على تتبع حكم العلماء المعتبرين في هذا العلم وإثباته مع النصوص التي أوردها، فإذا حكموا على الأثر بما يشعر بقبوله، فإنني أقبله ولو تبين لي ضعف في إسناده، ولا أقبل مخالفة الباحثين المعاصرين للعلماء السابقين المتبحرين في هذا العلم؛ لأن أغلب الباحثين المعاصرين -حسب علمي- لم تتحقق فيهم أهلية الحكم على الأحاديث، فكيف أقبل مخالفتهم لعلماء قد بلغوا الأهلية في ذلك، بل قد بلغ بعضهم القمة في الكفاءة في هذا الشان؟!

ومن مسوغات ذلك أن العالم الخبير قد يحكم على الحديث بالصحة بالنظر لمجموع أسانيده، من غير أن يُصرح بأنه صحيح لغيره، فيأتي من يعارضه فيحكم له بالحسن؛ لأنه نظر إلى سند واحد ولم يستوعب دراسة أسانيد الحديث، وربما حكم العالم على الحديث بالحسن لشواهده، فيأتي من الباحثين المعاصرين من يُضعفه لما ظهر له من دراسة أحد أسانيده، وربما حكم العالم على الحديث بالصحة مع عدم بلوغ رجاله درجة الثقة لكون الرواية من صحيفة، وإذا كانت كذلك فإنه لا يشترط في رواتها أن يبلغوا تمام الضبط، فيأتي من لم يتعمق في العلم فيحكم على الحديث بالحسن أو الضعف.

وقد حدث ذلك مني؛ حيث حكمت قديمًا على روايات صحيفة علي بن أبي طلحة بالضعف؛ لأن فيها عبد الله بن صالح وقد وُصف بأنه كثير الغلط، ومعاوية بن صالح وقد وصف بأنه له أوهام.

فلما تقدمتُ في العلم في مرحلة لاحقة، حكمت على روايات هذه الصحيفة بالحسن؛ لأن الكلام الذي في معاوية بن صالح لا يضر؛ لأنه لم يَهِم في تلك الروايات، ولأن عبد الله بن صالح ثبْت في كتابه، وهذه الروايات من صحيفَة.

ثم وجدت بعد ذلك أن الحافظ ابن حجر حكم على إسناد رواية من هذه الصحيفة بالصحة فتعجبت من ذلك وقلت: كيف يحكم على هذه الصحيفة بالصحة وهو الذي تكلم على رواتها في «التقريب» بالكلام السابق؟!

ثم تبين لي بعد ذلك أن الرواية إذا كانت من صحيفة فإنه لا يشترط في رواتها اتصافهم بتمام الضبط ليحكم عليها بالصحة؛ لأنهم يروون من صحيفة مكتوبة، فإذا وصفوا بالعدالة فإن روايتهم صحيحة، ولو لم يبلغوا تمام الضبط.

فعرفت بهذا وغيره أن هذا العلم يحتاج إلى جهد كبير وزمن طويل قبل أن يصل صاحبه إلى مرتبة الأهلية للحكم على الأحاديث.

وبهذا يتبين لنا أن مخالفة العلماء المتبحرين في هذا العلم لا تليق بالباحثين المبتدئين، ولا تقبل إلا من عالم مماثل لأولئك العلماء في علمهم، أو مقارب لهم على الأقل.

وحينما لا نجد حكمًا للعلماء السابقين الذين يُعتد بحكمهم، فإن الحاجة قائمة لاجتهاد علماء هذا العصر في الحكم على تلك الأحاديث، ولكن ليس هذا من شأن المبتدئين، ولا المتوسطين في هذا العلم، وإنما هو من شأن المنتهين الذين يشهد لهم أهل العلم بالتقدم والتعمق في هذا الشأن، كما هو الحال في علماء العصور السابقة.

إن البحث في الحكم على الأحاديث يمرُّ عادة بمرحلتين:

المرحلة الأولى: الحكم على رجال الإسناد.

والمرحلة الثانية: الحكم على الحديث نفسه.

فإذا صدر الحكم من العلماء على رجال الإسناد فقط، فقد بقي مرحلة من البحث، وينبغي للعلماء المتأهلين للحكم على الأحاديث أن يكملوا هذه المرحلة، وذلك بالبحث أولاً في روايات المتكلم فيهم؛ لمعرفة الحديث المبحوث فيه؛ هل هو مما أُخذ عليهم أم لا، ثم بالبحث ثانيًا في الروايات المروية في هذا الموضوع إن كان الحديث يحتاج إلى تقوية، أما إذا صدر الحكم على الأحاديث نفسها من علماء هذا الشأن فالمنهج الصحيح

أن نقبل حكم هؤلاء العلماء، ما لم نعثر على حكم مخالف لمن هم أعلم منهم، وأن نتفرغ للأعمال العلمية الأخرى التي هي بحاجة إلى بحث.

لكن المُشاهد في هذا العصر أن بعض الباحثين يأتون إلى هذه الأحاديث التي حكم العلماء عليها بالصحة أو بالحسن، أو قبلوها في بابها وانتهى أمر البحث فيها، فيقومون باستئناف المرحلة الأولى من البحث؛ حيث يقومون بالحكم على بعض رجالها ببيان ما قيل فيهم من جرح، ثم إن بعضهم يتوقف عند هذه المرحلة من البحث؛ إما تورُّعا عن الحكم على متون الأحاديث، أو لغير ذلك من الأسباب، وهؤلاء لم يصنعوا شيئًا سوى التشكيك في قبول نصوص السنة والسيرة، وبعضهم يقوم بالمرحلة الثانية، فيحكم على تلك النصوص بالضعف مع أنه غير مؤهل لهذا الحكم؛ لما سبق بيانه من عدم الإلمام بمرويات الرواة المتكلَّم فيهم، وعدم إحاطته بالنصوص الواردة في الموضوع، وبهذا يكون قد ألغى نصوصًا صالحة مقبولة.

هذا، وقد حاولت أن أسير في ترتيب هذه الموضوعات على التسلسل التاريخي للوقائع؛ ليكون العثور عليها سهلاً لمن أراد ذلك، ولكنني خالفت ذلك في بعض الموضوعات تغليبًا لجانب التناسب الموضوعي، وهذا لا يكون غالبًا في الموضوعات التي اشتهرت بمراحلها التاريخية.

وقد جاءت هذه الموضوعات -بحمد الله تعالى- مشتملة على مواقف متنوعة، فالأجزاء الأولى يغلب عليها جانب الدعوة والعقيدة؛ لكون أحداثها قد جرت في العهد المكي، والأجزاء التي تليها يغلب عليها الجانب الجهادي والإدراي؛ لكون أحداثها قد جرت في العهد المدني وعهد بني أمية.

توثيق الروايات المختارة:

قبل الشروع في بيان هذه المواقف، فإنني أذكر كلمة موجزة عن توثيق الروايات التي بنيت عليها المواقف المذكورة، فأقول: إنني اعتمدت في اختيار هذه الروايات على كتب السيرة والتاريخ المعتمدة عند أهل العلم؛ ومن أبرزها: سيرة الإمام محمد بن إسحاق، عن طريق ابن هشام.

كما اعتمدتُ على كتب السنة؛ حيث يوجد فيها نصوص كثيرة في السيرة، ومن أبرزها مسند الإمام أحمد بن حنبل، وصحيح الإمام البخاري.

وقد قمت بتوثيق هذه الروايات، وذلك ببيان حكم العلماء المعتدِّ بهم في هذا العلم على هذه الروايات، ومن أمثال الحفاظ: ابن كثير، والذهبي، والهيثمي، وابن حجر العسقلاني، أو اعتمادهم لها.

وليُعلَم أن ما كتبته من توثيق الروايات التي أوردتها من رواية كبار المحدِّثين، فليس ذلك لعدم الثقة بهؤلاء الحفاظ الكبار، وإنما هو لتحصيل مزيد من الثقة عند القراء الذين قد يشكُّون في بلوغ تلك الروايات درجة القبول.

منهج العلماء في قبول الأخبار:

حينما اتسعت دائرة الرواية في عهد التابعين ومن بعدهم، أصبح يقبل على الرواية رواة متفاوتون من ناحية الحفظ والعدالة، فظهرت بسبب ذلك الحاجة إلى تمييز الرواة والروايات، وتصدَّى لباب الجرح والتعديل ونقد الروايات عدد من العلماء المتبحرين في علم الحديث ورواية الأخبار، الذين أصبحوا يدركون الخلل في الروايات بمجرد سماعها بأسانيدها المختلفة.

وقد تمخضت حركة النقد هذه عن مناهج مختلفة في معايير الروايات، وذلك بعدما اتفق العلماء على قبول ما بلغ درجة الصحة أو الحسن في جميع الموضوعات التي تعرَّضت لها الروايات، واتفق العلماء المعتبرون في هذا الشأن على رد الروايات الشديدة الضعف، وهي التي قد أتى ضعفها من جانب الطعن في بعض رواتها من حيث العدالة[1].

ولكنهم اختلفوا في جانب قبول الروايات التي جاء الحكم عليها من ناحية اتهام بعض رواتها بالضعف من ناحية الحفظ.

وفي ذلك يقول الإمام البيهقي - رحمه الله - في بيان الأحاديث الضعيفة: فهي أحاديث اتفق أهل العلم بالحديث على ضعف مخرجها، وهذا النوع على ضربين: ضرب رواه من كان معروفًا بوضع الحديث والكذب فيه، فهذا الضرب لا يكون مستعملاً في شيء من أمور الدين إلا على وجه التليين، وضرب لا يكون راويه متهمًا بالوضع غير

(١) وقد ألحق بعض العلماء بذلك من فحش خطؤه وكثرت غفلته.

أنه قد عرف بسوء الحفظ، وكثرة الغلط في رواياته، أو يكون مجهولاً لم يَثبُت من عدالته وشرائط قبول خبره ما يوجب القبول.

فهذا الضرب من الأحاديث لا يكون مستعملاً في الأحكام، كما لا تكون شهادةُ منْ هذه صفته مقبولة عند الحكام، وقد يستعمل في الدعوات والترغيب والترهيب، والتفسير، والمغازي، فيما لا يتعلق به حكم.

ثم ذكر بإسناده عن عبد الرحمن بن مهدي أنه قال: إذا روينا في الثواب والعقاب وفضائل الأعمال تساهلنا في الأسانيد، وتسامحنا في الرجال، وإذا روينا في الحلال والحرام والأحكام تشددنا في الأسانيد وانتقدنا الرجال.

وروى بإسناده عن الإمام أحمد بن حنبل أنه سئل عن محمد بن إسحاق، فقال: وأما محمد بن إسحاق فهو رجل تكتب عنه هذه الأحاديث - كأنه يعني المغازي ونحوها - فأما إذا جاء الحلال والحرام أردنا قومًا هكذا، وقبض أصابع يده الأربع من كل يد ولم يضم الإبهام[1]!

منهج العلماء في تدوين السيرة:

لقد كان للعلماء في تدوين السيرة مناهج متعددة؛ ولهذا كانت الكتب التي عرضت السيرة النبوية على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: الكتب التي اقتصر أصحابها على ما بلغ درجة الصحة حسب معايير المحدثين، ومن ذلك ما تضمنته كتب السنة التي التزم أصحابها بإخراج الصحيح فقط، وعلى رأس هذه الكتب صحيحا الإمامين البخاري ومسلم.

النوع الثاني: الكتب التي التزم أصحابها بإخراج ما كان صالحًا في هذا الباب، وذلك يشمل: الصحيح والحسن والصالح للاعتبار، ومن ذلك كتب السنة التي لم يلتزم أصحابها بإخراج الصحيح وحده، وعلى هذا النحو أكثر كتب السنة المعتبرة؛ مثل: كتب السنن الأربع، ومسند الإمام أحمد، ومن أبرز ما يدخل في هذا الباب كتب السيرة المعتمدة، وعلى رأسها: سيرة ابن إسحاق، بالنسبة لكتب المتقدمين.

(١) دلائل النبوة ١/ ٣٣ - ٣٨، وانظر فتح المغيث ١/ ٢٦٧.

وقد جاءت بعد ذلك كتب مختارة دوَّنها أصحابها بالأسانيد، وعلى رأس هذه الكتب: «دلائل النبوة»، للبيهقي، وفي هذا المنهج الذي يدل على اختيار ما هو مقبول في هذا الباب، يقول الإمام البيهقي: «ويُعلم أن كل حديث أوردته فيه قد أردفته بما يشير إلى صحته، أو تركته مُبْهمًا وهو مقبول في مثل ما أخرجته، وما عسى أوردته بإسناد فيه ضعف أشرت إلى ضعفه، وجعلت الاعتماد على غيره.

وقد صنف جماعة من المتأخرين في المعجزات وغيرها كُتبًا، وأوردوا فيها أخبارًا كثيرة من غير تمييز منهم صحيحها من سقيمها، ولا مشهورها من غريبها، ولا مرويها[1] من موضوعها، حتى أنزلها من حسنت نيته في قبول الأخبار منزلة واحدة في القبول، وأنزلها من ساءت عقيدته في قبولها منزلة واحدة في الرد.

قال: وعادتي في كتبي المصنفة في الأصول والفروع الاقتصار من الأخبار على ما يصح منها دون ما لا يصح، أو التمييز بين ما يصح منها وما لا يصح؛ ليكون الناظر فيها من أهل السنة على بصيرة مما يقع الاعتماد عليه، ولا يجد من زاغ قلبه من أهل البدع عن قبول الأخبار مغمزًا فيما اعتمد عليه أهل السنة من الآثار.

ومن أَنْعَمَ النظر في اجتهاد أهل الحفظ في معرفة أحوال الرواة، وما يقبل من الأخبار وما يرد؛ علم أنهم لم يألوا جهدًا في ذلك، حتى إذا كان الابن يقدح في أبيه إذا عثر منه على ما يوجب رد خبره، والأب في ولده، والأخ في أخيه، لا تأخذه في الله لومة لائم، ولا تمنعه في ذلك شِجْنةُ رحم ولا صلة مال! والحكايات عنهم في ذلك كثيرة، وهي في كتبي المصنفة في ذلك مكتوبة.

ومن وقف على تمييزي في كتبي بين صحيح الأخبار وسقيمها، وساعده التوفيق؛ علم صدقي فيما ذكرته.

ومن لم يُنْعم النظر في ذلك ولم يساعده التوفيق، فلا يغنيه شرحي لذلك، وإن أكثرت، ولا إيضاحي له، وإن بلغت، كما قال الله عز وجل: ﴿**وَمَا تُغْنِي الآيَاتُ وَالنُّذُرُ عَنْ قَوْمٍ لاَّ يُؤْمِنُونَ**﴾ [يونس: ١٠١][2].

---

(١) هذا فيه تجوُّر في التعبير لأن الحديث الموضوع من جملة المروي، ومن الشياق يفهم أن المراد ما له أصل ثابت وإن كان ضعيفًا.

(٢) دلائل النبوة للبيهقى ١/ ٤٧.